جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي السنة الثالثة (دراسات لغوية)

مقياس: التطبيق الصرفي الأستاذ: **مغزي أحمد سعيد**

الهدف العام: الوقوف على أوزان المصادر، وتنوّع صيغها، وعلاقة ذلك بالدلالة.

الهدف الخاص: 1- أن يتعرّف الطالب على مميّزات المصدر، وأنّه أصل الاشتقاق.

 2- أن يتبيّن الطالب أشهر أوزان المصادر، وتنوّع دلالتها بتنوّع صيغها.

المحاضرة: 4  **الـمـصــــادر**

**تمهيد:** تكمن أهمية البحث في موضوع المصادر، من منظور علم الصرف العربيّ، في أصل اشتقاق الكلمات، والبحث في أصولها وما يتفرّع عنها، وكيفية توليد بعضها من بعض. وهذا ما يجعل اللغة قادرة على التجدّد والثراء، وتوفير المسميات لمعاني مستجدّات الحضارة وتطوّرها. فما من شك في أنّ اللغة تنمو ويتّسع قاموس ألفاظها بالتوالد والاشتقاق؛ وهذا يعني بالضرورة أنّ هناك كلمات أصولا، نُقِلت سماعا، وأخرى ستكون فروعا مشتقة ناشئة، خضعت للقياس، وجيء بها تلبية لحاجات مستحدثة.

 والاشتقاق كما يُعرّف؛ " أخذ كلمة من كلمة، بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى وترتيب الحروف، مع تغاير في الصيغة، كما تأخذ (اكتُبْ) من (يكتبُ)، وهذه من (كتبَ) وهذه من الكتابة.. [وهو بهذا التعريف، أي؛ الاشتقاق الصغير] المبحوث عنه في علم التصريف ".

" وترجع أهمّية [هذا النوع من الاشتقاق] إلى أنه يشتمل على مباحث كثيرة؛ كأبنية الأفعال والأسماء وأوزانها، والمجرّد والمزيد من الأفعال والأسماء، والجمود والاشتقاق في الأفعال والأسماء ". والذي يعنينا في درسنا هذا هو المصدر في مفهوم البصريين، ومقارنة بعض جوانبه بما قاله الكوفيون. فماذا عنه؟

**تعريف المصدر:**

 هو صيغة اسمية كثيرة التوارد في لغة العرب. " وهو في الاصطلاح؛ اللفظ الدال على معنى مجرد غير مرتبط بزمن، والمتضمّن أحرف فعله لفظا، نحو: عَلِمَ، عِلمًأ، أو تقديرا، نحو: قاتَل، قِتالاً (أصلها: قيتالا، والياء موجودة تقديرا)، أو معوّضا ممّا حُذِف بغيره، نحو: وَثِقَ، ثِقَة (أصلها: وَثْقٌ, حذفت الواو وعوّض منها تاء). ويسمى أيضا: الأحداث، وأحداث الأسماء، واسم الحدث، واسم الحدثان، واسم الفعل، والاسم الفعلي، واسم المعنى، والحدث، والحدث الجاري على الفعل، والفعل، والمثال، والمصدر الحقيقي، والمصدر العام، والاسم، والجاري على الفعل ".

 يقول (الخليل بن أحمد الفراهيدي - ت 175): " والمصدر: أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال". " وقد ذكر ابن سعيد المؤدّب (ت 338) أنّ الخليل أوّل من سمّى المصدر مصدرا. وسمّاه سيبويه (أحداث الأسماء)، و(اسم الحدث)، و(اسم الحدثان) "، والمبرّد سمّى " المصادر: أسماء الأفعال ". وعرّفه (ابن الحاجب) في (الكافية) بقوله: " المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل ".والشاهد من هذا، أنّ المصدر؛ هو ما دلّ على الحدث مجرّدا من الزمن، وهذا الذي يميّزه من الفعل، حيث تقترن دلالة الحدث فيه بالزمن.

 وهو أصل المشتقّات عند علماء اللغة البصريّين، " لكونه بسيطا، أي؛ يدلّ على الحدث فقط، بخلاف الفعل، فإنّه يدلّ على الحدث والزمن. وعند الكوفيّين: الأصل الفعل، لأنّ المصدر يجيء بعده في التصريف، والذي عليه جميع الصّرفيين الأوّل ".

**الفرق بين المصدر والفعل:**

 ممّا سبق، يظهر جليا، أنّهم يفرّقون بين المصدر والفعل، لا من جهة أصل الاشتقاق فقط، وإنما ذكروا فروقا أخرى، هي:

1. " إنّ دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمّنية؛ بمعنى أنّ الحدث جزء من معنى الفعل، بينما تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة؛ بمعنى أنّ الحدث هو كلّ معنى المصدر لا جزء من معناه.
2. قد يحذف الفاعل مع المصدر نحو " أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما " بخلاف الفاعل مع الفعل المبنيّ للمعلوم، فإنه لا يحذف معه، لأن الفعل يُذكَر للإخبار عن الفاعل، والمصدر لا يبنى لفاعل ولا مفعول، وإنما يطلبهما من جهة المعنى، فكما يجوز أن يُحذف معه المفعول به، يُـحذف الفاعل ".
3. " المصدر يختلف عن الفعل في أنّه اسم، ويتّفق مع الفعل في أنه يدلّ على حدث، غير أنّ الفعل يدلّ على الحدث بالإضافة إلى دلالته على الزمان ".

**المصدر بين البصريين والكوفيين:**

إذا كان الاشتقاق يبحث في أصول الكلمات، وكيفية توليد بعضها من بعض، فإن علماء العربية المشتغلين به، قد اختلفوا في ردّهم الفروع إلى الأصول، فمنهم من قال بالمصدر أصلا يُشتَقّ منه، ومنهم من عدّ الفعل أصل المشتقّات. وذهب بعضهم مذاهب أخرى، (ينظر ما قاله السيرافي وأبو علي، والزّجّاج، وما أورده السيوطي في ذلك). لكن الذي أثار اهتمام الدرس الصرفي، واشتغل به الباحثون أكثر، ما ذهب إليه علماء المدرسة البصرية، في مقابل اعتراضات أصحاب المدرسة الكوفية.

 لقد جاء في (الكتاب) لـ (سيبويه) في باب [عِلمُ ما الكَلِم من العربية] قوله: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ..". ويقرر (أبو القاسم الزجّاجي) أنّ المصدر أصل المشتقات عند البصريين، يقول: " قال سيبويه وجميع البصريين: الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر سابق له فهو اسم الفعل. وهذا معنى قول سيبويه (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء) وأحداث الأسماء المصادر ". ويقول (ابن جني) مستدلا بالقول المشار إليه، ومقرّا به: " قد أُحِطنا علما بأن الفعل إنما يُشتَقّ من الحدث لا من الجوهر؛ ألا ترى إلى قوله [يقصد سيبويه]: (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء) ". كما يؤكد ما ذهب إليه، في كتابه (المنصف لكتاب التصريف للمازني)، وهو يتحدّث عن العلاقة بين التصريف والاشتقاق، فيقول: " أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة. وكذلك الاشتقاق أيضا؛ ألا ترى أنك تجيء إلى الضّرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: (ضرب)، ثم تشتق منه المضارع فتقول: (يضرب)، ثم تقول في اسم الفاعل: (ضارب)، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة ".

 و" أما الكوفيون، فالمصدر عندهم صيغة على وزن (مَفْعَل) بمعنى (مفعول)، لأنه مصدور عن الفعل، وليس مصدرا له ". يقول (الزجاجي): " قال (الفرّاء) وجميع الكوفيين: المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له وهو ثانٍ بعده ".

 وقد عرض (ابن الأنباري) في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف ) حجج الفريقين في أصل المشتقات، يعنينا منها في التطبيق الصرفي أن نقف على الحجج ذات العلاقة، دون الحجج النحوية التي ذكرها، فقال: " أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا:

 إنّما قلنا إنّ المصدر مشتق من الفعل لأنّ المصدر يصحّ لصحّة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنّك تقول (قاوم قِواما) فيصحّ المصدر لصحّة الفعل، وتقول (قام قياما) فيعتلّ لاعتلاله؛ فلما صحّ لصحّته واعتلّ لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه. ...

 قالوا: ولا يجوز أن يُقال (إنّ المصدر سُمّي مصدرا لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرا لصدورها عنه) لأنّا نقول: لا نسلّم، بل سُمّي مصدرا لأنه مصدور عن الفعل، كما قالوا (مَرْكبٌ فارِه، ومَشْرَبٌ عذب) أي: مركوب فاره، ومشروب عذب، والمراد به المفعول، لا الموضع، فلا تمسّكَ لكم بتسميته مصدرا.

 وأمّا البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: ...

 .. الدليل على أن المصدر هو الأصل أنّ الفعل بصيغته يدلّ على شيئين: الحدث، والزمان المحصّل، والمصدر بصيغته يدلّ على شيء واحد وهو الحدث، وكما أنّ الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.

 ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنّ المصدر هو الأصل أنّ المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذّهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة.

 ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنّ المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل، ألا ترى أن (ضَرَبَ) يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه (ضَرَبَ) وإذا كان كذلك دلّ على أنّ المصدر أصل، والفعل فرع..

 ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجري على سَنَنٍ في القياس، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دلّ على أنه غير مشتق من الفعل...

 ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم (أكرَمَ إِكرَامًا) بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تُحذَف منه الهمزة كما حُذِفت من اسم الفاعل والمفعول نحو (مُكرِمٌ، ومُكرَم) لمّا كانا مشتقين منه؛ فلما لم تُحذَف ها هنا كما حُذِفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه...".

 وقد ذكر (الزجّاجي) في كتابه (الإيضاح في علل النحو) حججا أخرى تدعم مذهب البصريين، فقال: " دليل آخر للبصريين، كان شيخنا أبو إسحاق الزجّاج رحمه الله يستدل به، قال: لو كان المصدر بعد الفعل، وكان مأخوذا من الفعل، لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذ منه، لا محيص عن ذلك ولا مهرب منه. فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل العبودية والرجولية والبنوّة والأمومة والأموّة وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من المصادر التي لم تؤخذ من الأفعال. ورأينا في كلامها أيضا مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها، نحو الكرامة والعطاء وما أشبه ذلك، علمنا أنه ليست الأفعال أصولا للمصادر. إذ كانت المصادر توجد بغير أفعال، وعلمنا أن المصادر هي الأصول فمنها ما أخذ منه فعل، ومنها ما لم يؤخذ منه فعل. وهذا بيّن واضح.

 دليل آخر للبصريين، كان أبو بكر بن السّرّاج يستدل به. قال: لو كانت المصادر مأخوذة من الأفعال جارية عليها، لوجب ألا تختلف كما لا تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعال، نحو ضارب ومضروب وشاتم ومشتوم ومُكرِم ومُكرَم وما أشبه ذلك مما لا ينكسر. ورأينا المصادر مختلفها أكثر مما جاء منها على الفعل، كقولنا شرِبَ شُربا وشَرْبا ومشْرَبا وشَرَابا وعدل عن الحق عدْلا وعدولا وما أشبه ذلك، علمنا أنها غير جارية على الأفعال وأن الأفعال ليست بأصولها.

 دليل آخر للبصريين، قال بعض أهل النظر منهم، الدليل على أن المصدر أصل الفعل، أنه يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صُرِّف، كقولنا خرج يخرج واخرج واستخرج ويخارج. وقتل يقتل وقاتل وتقتّل واستقتل، فلفظ المصدر الذي هو أصله موجود فيه، في جميع فــنونه، فعلمنا أنه أصله ومادته ".

**- أنواع المصادر:**

* **المصدر الصريح:** نحو: (العمل، الدراسة، الأكل)، ويصاغ من الأفعال الثلاثية، ومن غير الثلاثية، إما قياساً أو سماعاً. فمثلاً: إذا كان الفعل على وزن (أفْعلَ) يكون مصدره على وزن (إفْعَال) مثل: (أحسن - إحسان). وإذا كان الفعل على وزن (فعّل) يكون مصدره على وزن (تفعيل) مثل: (حسّن - تحسين)، بينما إذا كان على وزن (فاعَل) فإن مصدره على وزن (فِعال أو مُفاعلة) مثل: ( قاتل - قتال أو مقاتلة).
* **المصدر المؤول:** هو تركيب لغوي مكوّن من حرف مصدري مثل: (أن، أنّ، لو، ما، كي) تتبعه جملة فعلية أو جملة اسمية نحو: ( أن تصوموا خير لكم). فقوله تعالى: (أن تصوموا) هو المقصود بالمصدر المؤول، يمكن استبداله بمصدر صريح نحو: (صيامكم خير لكم).
* **مصدر المرّة:** هو ما دلّ على وقوع الحدث مرّةً واحدةً فقط، ويُصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (فَعلة) نحو: (ضرب ضربة)، أمّا إذا كان الفعل غير ثلاثي فيصاغ بزيادة تاء التأنيث على المصدر الصريح؛ نحو: (أكرم إكراما) ومصدر المرة منه (إكرامة). لكن إذا أشكل مصدر المرة بالمصدر العادي تُضاف كلمة (واحدة) ليدل على مرة، نحو: (استراح استراحة واحدة).
* **مصدر الهيئة:** هو ما دلّ على هيئة وقوع الحدث؛ ويصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (فِعلة) نحو:(وقف وِقفة)، (مشى مشية). أمّا ما كان من الفعل غير الثلاثي فيُصاغ بزيادة تاء التأنيث على المصدر الصريح، ومن ثم إضافته لاسم يصف الهيئة، نحو: (استراح استراحة المحارب)، و(انتفض انتفاضة الشجاع).
* **المصدر الصناعي:** هو مصدر يُصاغ بزيادة ياء مشددة وتاء تأنيث ساكنة في آخره، نحو: (قوميّة)، (عالمية)، (وطنية)، (واقعية).
* **المصدر الميمي**: هو مصدر يبدأ بميم زائدة، ويُصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (مَفعَل) أو (مَفعِل) مثل: (مشرَب، موقِف). يتشابه المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي مع اسم المفعول واسمي الزمان والمكان؛ حيث يُحوّل الفعل للفعل المضارع، ومن ثمّ تُستبدل ياء المضارعة ميماً مضمومة، ويفتح ما قبل الآخر. نحو: (اعتقد) يحول إلى (يعتقد) ثم يحوّل إلى ( مُعتقَد).

**- أبنية المصادر:**

 المصدر " قسمان: مصدر للفعل الثّلاثيّ المجرّد؛ كسَيْرٍ، وهدايةٍ، ومصدر لما فوقه؛ كإكرام وامتناع وتدحرجٍ. وهو أيضا: إما أن يكون مصدرا غير ميميّ؛ كالحياة والموت. وإما أن يكون مصدرا ميميا؛ كالمحيا والممات ".

ولأنّغالبية أبنية اللغة العربية ثلاثي، فقد نجم عن هذا كثرة مصادر الأفعال الثلاثية. والكثرة بصيغها المختلفة تستدعي الأقيسة الكثيرة، والأمثلة السماعية غير المحدّدة، لهذا وجدنا (الصيمري) يقول: " واعلم أن مصادر الأفعال الثلاثية كثيرة الاختلاف لا تكاد تجيء على قياس مستمر؛ وذلك لكثرة الثلاثي في نفسه، فكلما كثر الشيء في نفسه كثر التصرّف فيه، ولكل ضرب من ذلك قياس يكون الأغلب عليه، والأكثر فيه، وما خرج عن ذلك فهو الأوّل ". ويُرجِع (فاضل السامرائي) عدم توحّد مصادر الأفعال الثلاثية إلى سببين، يقول: " قد يكون للفعل الواحد ولا سيما الفعل الثلاثي مصادر متعددة وذلك كالفعل (لقي) - مثلا - فمن مصادره لقًى ولقاء ولقيان ولقيٌ، ... ، وسقى سقيا وسقاية وغيرها. إنّ هذا التعدّد يعود إلى سببين رئيسين هما:

1- اختلاف لغات العرب... فكلما كثر اختلاف العرب في استعمال المصدر للفعل تعدّد المصدر تبعا لذلك. 2- اختلاف المعنى: وهو سبب مهم في اختلاف المصادر فقد يكون لأحد المصدرين معنى يختص به لا يستعمل له المصدر الآخر أو يكثر استعماله فيه كالصِّغَرِ والصّغارة - مثلا – فقد قيل: إنّ الصّغر في الجرم والصغارة في القدر... ".

 " والسبب في أن كانت أبنية الثلاثيّ أكثرَ من أبنية الرباعيّ، أنّ الثلاثيّ أخفُّ لكونه أقلَّ أصول الأسماء المتمكّنة، فتصرّفوا فيه لخفّته أكثر من تصرّفهم في الرّباعيّ. ولذلك أيضا كانت أبنية الرباعيّ أكثرَ من أبنية الخماسيّ، لأنّ الرباعيّ، على كلّ حال، أقلّ حروفا من الخماسيّ، فكان أخفّ منه، فتصرّفوا فيه لذلك أكثرَ من تصرّفهم في الخماسيّ ".

 ومن أبنية الثلاثيّ المجرّد، الكـثـيرة والمخـتلفة، " يرتـقي ما ذكـره (سيـبويه) مـنها إلى اثنين ****

 " والمصادر المتقدّمة، الكثير منها سماعيّ. وإنما يُقاسُ منها ما كان على وزن: فَعْلٍ وفَعَلٍ، وفُعُولٍ، وفِعَالٍ، وفَعَلانٍ، وفُعَال، وفَعيلٍ، وفَعولةٍ، وفَعالةٍ وفِعالةٍ. والمراد بالقياس هنا إذا ورد شيء ولم يُعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا؛ لأنك تقيس مع وجود السماع، فقد وردت مصادر عدّة مخالفة لهذا القياس، فلا يجوز العدول عنها، كما ورد للفعل الواحد مصدران أو أكثر، أحدهما قياسيّ، وغيره سماعيّ، غير جارٍ على القياس. وأجاز (الفرّاء) أن يقاس مع وجود السماع ". كما أجاز قبله (الكسائيّ) زعيم المدرسة الكوفية ذلك، أي القياس مع السّماع.

 " والأصل في مصادر الأفعال الثلاثية (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، والدليل على ذلك أنك إذا أردت المرّة الواحدة من جميع ذلك، جاء على (فَعْلة) كقولك: جَلَسَ جَلْسَة، وخَرَجَ خَرْجَة، وكَتَبَ كَتْبَة، وضَرَبَ ضَرْبَة، وقَامَ قَوْمَة، ونَامَ نَوْمَة ". هذا إن كانت الأفعال متعدّية، وفي اللازم منها، تكون وفق ما قاله (ابن مالك) صاحب الألفية في النحو والصرف:

فَعْلٌ قياس مصدر المُعدّى مـن ذي ثـلاثة كرَدَّ رَدّاً

وفَـعِـلَ الـلازمُ بـابُه فَـعَـلْ كـفَرَحٍ وكجَـوًى وكـشلَلْ

وفَـعَـلَ الـلازمُ مـثلَ قَعَدا لـه فُـعُـولٌ بـاطّـرادٍ كـغَدَا

 أمّا ما كان من مصادر الأفعال فوق الثلاثية، فهي قياسية تجري على سَنَنٍ واحد. ومنها أيضا مصدرا المرّة والنوع، والمصدر الميميّ (سواء لفعل ثلاثيّ، أم لما فوقه)، لكنّهم اشترطوا شروطا في أفعالها، نوجزها هنا بعيدا عن كلّ تفصيل في الآتي:

- الثلاثيّ المزيد، ولم يُبدأ بتاء، فالمصدر منه يكون على وزن ماضيه، بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره، (أي؛ أفْعَل، وفَعَّل، وفاعَل)، نحو: أكرَمَ إكْراما، علّمَ تعليما، دافع دفاعا.

- الفعل الرباعيّ يُكسَر أوّله، نحو: زلزل زِلزالا.

- الفعل الخماسيّ أو السداسيّ، يُكسر ثالثه تبعا لكسر أوّله، نحو: انطلق انْطِلاقا، احرنجم احرِنجاما.

- إن بُدئ أوّله بتاء زائدة يصِرْ ماضيه مصدرا بضمّ رابعه، نحو: تكلّم تكلّما، تساقط تساقطا. فإن كان آخره ألفا، وجب قلبها ياء وكُسِر ما قبلها، نحو: توانى توانِيا، تلقّى تلقِّيا. وقد اختلفوا في ما كان وزنه على (تَفْعَال) " مفتوح الأول، نحو: الترداد، .. التّهوال، والتّجوال. فهذا البناء عند (سيبويه) للتكثير والمبالغة.. [يأتي بشرطه] وأما الكوفيون فيزعمون أنّ التفعال بمنزلة التفعيل، وأنّ الألف في التّكرار والتّرداد ونحوه عوض من الياء في التكرير والترديد. والقول ما قاله (سيبويه)؛ لأنه يقال: التَّلعاب ولا يقال: التّلعيب، فبناء هذا الباب على التفعال بفتح التاء إلا حرفين، وهما تِبيان، وتِلقاء؛ سيبويه يجعلهما اسمين جُعِلا في موضع المصدر، وليس التبيان مصدر بيّنتُ عنده؛ لأن مصدر (بيّنتُ) التّبيين ".

**دلالة المصادر:**

 المتتبّع لِما وقَف عليه النحاة والصرفيون من دلالات المصادر، يرى بأنهم إنما حصروا الكثير من هذه الدلالات بالاعتماد على أوزان أبنية افعالها الثلاثية، أو غير الثلاثية، واللازمة أو المتعدّية، وربما اجتهدوا في صوغ بعض الأوزان لأفعالٍ لم تُسْمَع لها مصادر عند العرب. يؤكّد هذا قول (ابن الحاجب): " إلا أنّ الغالب في (فَعَلَ) اللازم نحو ركَعَ على رُكوع، وفي المتعدّي نحو ضَرَب على ضرْب، وفي الصنائع ونحوها نحو كتَبَ على كِتابة، وفي الاضطراب نحو خَفَقَ على خَفَقان، وفي الأصوات نحو صَرَخَ على صُرَاخ. وقال الفراء: إذا جاءك فِعْلٌ ممّا لم يُسْمع مصدره فاجعله (فَعْلا) للحجاز، و(فُعُولا) لنجد ". فاللزوم والتعدية من معاني المصادر، والصنائع والاضطراب والأصوات من المعاني التي تدل عليها أيضا. كما أنّ المصدر قد تتعدّد صيغه بتعدّد اللهجات، وهذا مقصود (الفراء)؛ اجعل مصدره على وزن (فَعْل) للّهجة الحجازية، وعلى وزن (فُعُول) للهجةِ نجدٍ. وعدّد بعضهم دلالات المصادر باعتماد أوزان الأشهر منها - نذكرها مستندين إلى كتاب (معاني الأبنية في العربية لفاضل السامرائي) - الذي رأى أنّها:

**1- فَعْل وفُعُول:** وزن أفاد التعدية، ما لم يكن دالا على حرفة، ففي قول الله تعالى: ﴿يسألونك عن الشّهرِ الحرامِ قِتالٍ فيه قُلْ قِتالٌ فيه كبيرٌ وصدٌّ عن سبيلِ اللهِ﴾[البقرة/ 217]، وفي قوله تعالى أيضا: ﴿فبِظُلمٍ من الذين هادوا حرّمنا عليهم طيّباتٍ أُحِلّتْ لهم وبصَدِّهم عن سبيل الله كثيرا﴾[النساء/ 160]، فاستعمل المصدر (صدًّا) لما كان فعله متعدّيا، أي يصدون غيرهم. وفي قوله تعالى في موطن آخر: ﴿وإذا قِيلَ لهم تعالوْا إلى ما أنْزَلَ اللهُ وإلى الرّسولِ رأيْتَ المنافقين يصُدُّونَ عنك صُدودًا﴾[النساء/ 61] فاستعمل المصدر (صدودا) لمّا لم يكن متعدّيا، فالأوّل بمعنى المنع والثاني بمعنى الإعراض. والعرب تقول: وقفْتُ بالمكان وقوفاً، أي خلاف الجلوس، ولكنها تقول: وقفتُ الدّابّة وقْفاً. هذا هو الغالب. وقد جاء السماع بغير ذلك في قسم من المصادر، نحو: لَزِمَهُ لزوماً، وورده ورودا، وجحدتُه جحودا.

**2- فِعَالة:** للدلالة على الحرفة والرياسة وكلّ ما معناه القيام بالشيء كالخلافة والتجارة والصّنعة وغيرها. وفي هذا يقول (ابن قتيبة): " وفِعالَة تأتي كثيرا في الصناعات والولايات كالقصارة والجِرابة... والخلافة والسّعاية... والصِّناعة إنّما هي بمنزلة الولاية للشيء والقيام به، فلذلك جمع بينهما في البناء ". ومنه؛ السِّقاية والحجابة والعمارة وغيرها.

**3- فُعَال:** للدلالة على الداء أو الصوت، نحو: سُعال، وزُكام، وصُراخ، ورُغاء. " تقول: البكْيُ إذا أردتَ الدموعَ. وأما البكاء فهو الصوت الذي يكون معه ". وقال (ابن قتيبة): " قالوا: والأدواء إذا كانت على فُعال أتتْ بضمِّ الفاء بمثل القُلاب والصُّفار والصُّداع والكُباد والبُوال والعُطاش والهُيام... وتقول: قاء يقيء قيئا، فإذا كان القيءُ يعتريه كثيرا قالوا: به قُياء... وقد تأتي الأدواء على غير (فُعال) قالوا: الحبَط والغُدّة والحبجُ. والرّمد والوجع ".

**4- فَعيل:** وهو للدلالة على صوت أو سيرٍ؛ كالصهيل الهدير.. وقد مرّ بنا أنّ الصوت يكون أيضا على (فُعال) كالدعاء والرغاء والثغاء، " ومما اجتمع فيه فعيل وفُعال شَحيجُ البغلِ وشُحاجُه، ونهيقُ الحمارِ ونُهاقُه.. ونبيح الكلب ونُباحُه، وضغيبُ الأرنب وضُغابُها، والأنين والأُنانُ، ... وإذا اتفق أن يكون للصوت وزنان (فعيل وفُعال) فالذي يبدو أنّ (فُعالا) أبلغ من (فعيل) وأقوى، وذلك لأن مدّة الألف أطول من مَدَّةِ الياءِ، وإن فتح الفم بالألف أوسع من فتحه بالياء ".

**5- فِعال:** للدلالة على الامتناع؛ كـ (أبَى إبَاءً) و(شَرَدَ شِراداً)... ويصاغ هذا الوزن أيضا للدلالة على قُرْبِ شيء من شيء كالصِّرافِ والضِّرابِ والنّكاح. كما يصاغ للدلالة على الحينونة كالصّرام والجِزاز. قال (سيبويه): " وجاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعال وذلك كالصرام والجزاز والجداد والقطاع والحصاد، وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعال وفَعال، فإذا أرادوا الفعل على فعلتُ، قالوا: حصدتُه حَصْدا، وقطعتُه قطعا، إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية وكذلك الجزّ ونحوه ".

**6- فَعَلان بفتح الفاء والعين:** للدلالة على التقلّب والاضطراب والحركة؛ كالجَوَلان والغَلَيان. قال (سيبويه): " ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النّزوان والنّقزان والقفزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع... فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال. فأنتَ تقول: غَلَيْتُ الماء غلياً، وغلى الماء غلياً إنْ أردتَ الفِعلَ ولم تُرِد التقلّب والحركة، قال تعالى: ﴿كالمُهْلِ يغلي في البطون۞ كغلي الحميم﴾[الدخان/ 45- 46] فإن أردتَ الحركة والاضطراب قلتَ: غلى الماءُ غلياناً.

**7- تَفْعال بفتح التاء:** للدلالة على التكثير والمبالغة كالتَّجوال والتَّهدار والتَّلعاب. قال (سيبويه): " وليس شيء من هذا مصدر فعّلت، ولكن لما أردتَ التكثير بنيتَ المصدر على هذا، كما بنيتَ فَعَلْتَ على فَعَّلْتَ "، أي؛ على تفعال دون أن يكون فعله مضعّف العين.

**8- فِعِّيلى بكسر الفاء والعين المشدّدة:** للدلالة على الكثرة. قال (سيبويه): " وأما الفِعِّيلى فتجيء على وجه آخر، تقول: (كان بينهم رِمِّياً) فليس يريد قوله (رَمْيًا) ولكنه يريد ما كان بينهم من الترامي وكثرة الرمي، ولا يكون من واحد ".

 وهناك أوزان أخرى لمصادر دالّة على الألوان، نحو: (فُعْلَة) كـ (حُمْرَة، وصُفْرَة، وزرقة..). و(فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين، للدلالة على المساحة في الغالب، نحو: كِبَر، وصِغَر.